

المؤتمر الدولي السابع حول الموارد المائية

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني خطابا الى المشاركين في أشغال المؤتمر الدولي السابع حول الموارد المائية المنعقد بالرباط ، والذي أكد فيه جلالته أن الماء يحتل المرتبة الأصيلة والمكانة الأثيلة التي ليس لها بديل . هذه المادة التي جاءت مقرونة بالحياة في كتاب الله عز وجل : «وجعلنا من الماء كل شيء حي» .

وفيما يلي نص الخطاب الملكي السامي الذي تلاه الوزير الأول الدكتور عز الدين العراقي أمام المؤتمرين :

الحمد لله وحده

والصلاة والسلام على رسول الله و آله وصحبه

حضرات السادة

إنه لمن دواعي الغبطة والارتياح أن نشهد افتتاح أشغال الدورة السابعة للمؤتمر العالمي للموارد المائية .

وإن للمغرب شرفا عظيما باحتضان هذا الملتقى العلمي الدولي الذي ندعو الله - تبارك وتعالى - أن يحقق له سبل النجاح ، ويمهد لغاياته وأهدافه بلوغ المراد .

إن البشرية ألفت تكييف حاجياتها مع الوضع البيئي الذي توجد فيه ، واستطاعت بذلك أن تنمي إمكاناتها ، وتصهرها لتواكب التطور الزمني .

وعرفت الحقب التاريخية ــ التي عاشها الإنسان ــ تطورات جذرية انتقلت معها أهمية الموارد المستعملة من الحجر إلى الحديد ، ومن الفحم إلى البترول ، ومنه إلى الذرة .

كما انتقلت حاجيات تنقله من المحيط الضيق لعيشه إلى عبور القارات ؛ وصولا إلى عصر الفضاء ووطء سطح القمر، بفضل العبقرية التي وهبه الله .

لكن الماء بقي يحتل المرتبة الأصيلة والمكانة الأثيلة التي ليس لها بديل . هذه المادة الطبيعية التي جاءت مقرونة بالحياة في كتاب الله عز وجل ؛ حيث قال تعالى : «وجعلنا من الماء كل شيء حي»، فبها يحيي الله الأرض بعد موتها، ويخرج نبات كل شيء . ومن ثم كان ارتباطها الوثيق بأسباب التقدم والنماء وشكلت العمود الفقري لقيام أعرق الحضارات على امتداد العصور والأحقاب .

ولقد جعل الله سبحانه وتعالى من تعاقب الصحو والغيث نعمة من نعمه ؛ التي يجب علينا أن نحمده حمدا لا يليق إلا باسمه . فلو دام الصحو في قطر من الأقطار لعم الجفاف وكثرت الأمراض وانتشرت العدوى . ولو دام الغيث لتعفنت الحقول ، وسالت الوديان والأنهار فأحدثت الفيضانات التي تذهب بالجامد والمتحرك .



ولكن الباري ــ جل علاه ـ وهبنا نعمة أخرى هي : نعمة العقل والتبصر، وأرشدنا إلى الحكمة لتسخير الموارد المائية وضبط استعمالها لضمان اجتناب الكوارث الطبيعية الحادة .

أيها السادة :

إن نظرية العرض والطلب تجد مدلولها في شتى الميادين الإنتاجية المرتبطة بالعمل الإنساني . إلا أن العرض في مجال الماء يقترن بحكمة الله : «والذي نزل من السماء ماء بقدر» .

فالكميات المتوفرة من الماء لا تتغير من حيث التوزيع الجغرافي، ولا من حيث الفترات الزمنية ، والمناطق التي كانت تعرف خصاصا مازالت كذلك ، والأدهى من ذلك أن عامل التلوث أضحى يقلص من الحجم القابل للاستعمال .

وعلى العكس من ذلك ، ما فتىء الطلب على الماء يتزايد ؛ إذ تضاعف حجمه مرتين في الثلاثين سنة الأخيرة . وهذا ناتج عن النمو الديموغرافي الهائل ، وتطور مستوى المعيشة ، وتنامي الاستهلاك بالنسبة للفرد الواحد ، إضافة إلى التقدم الصناعي والتكنولوجي والفلاحي الذي نجمت عنه سلبيات ومفارقات تكمن في ظاهرة التلوث .

إن على دول العالم أن تعرف اليوم ــ أكثر من أي وقت مضى ــ أن الماء ملك للجميع ، ونأخذ استشهادنا مرة أخرى من الفرقان . فقد قال سبحانه وتعالى في سورة القمر: «ونبئهم أن الماء قسمة بينهم» . فهو بذلك ملك للجميع أينما وجد . وبات علينا أن نتآزر ونشد بعضنا البعض، ونتبادل الخبرات والتقنيات الكفيلة بالتحكم في النظم الطبيعية والتعقيدات الناجمة عنها .

وإذا كان الله قدر لبلادنا جغرافيا أن تقع في منطقة شبه جافة ، فلقد عملنا على زرع بذور التضامن الوطني . وأمرنا حكومتنا بإيجاد الصيغ الكفيلة بنقل المياه من المناطق الممطرة إلى المناطق التي تعرف خصاصا ، وألا تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الآنية فحسب، بل تؤمن المياه للأجيال المقبلة . ونحن على استعداد تام لنقل تجربتنا وبسطها للدول المحيطة بنا في إطار التضامن الدولي الذي مافتئنا ننشده في هذه المادة الثمينة .

أيها السادة :

من الواجب علينا أن نقول أننا حققنا ـ برعاية الله ـ عملا جبارا منذ ثلاثين سنة ؛ ذلك أننا وضعنا الخطط ، ورسمنا الاتجاهات ، ودققنا المواقف ، وأعلنا الفلسفة التي عاينا اتباعها ، وعيا منا بالدور الفعال للماء في إحلال التطور الاقتصادي والاجتماعي .

وعليه ، فقد اعتمدنا في تخطيط المياه؛ منهجا قوامه النظرة الشمولية مما يسمح على المدى الطويل بتنظيم هذا القطاع الحيوي ، وتفادي أزماته ، واجتناب سوء استعماله ، والمحافظة على جودته .

ولبلوغ هذه الأهداف ، كان لزاما علينا تكثيف الجهود في سبيل المعرفة الدقيقة لمواردنا المائية السطحية منها والجوفية ، وإنجاز المنشآت والتجهيزات الضرورية لتسخير المياه اللازمة لتلبية الحاجيات .

فكان إنجاز عشرات السدود من مختلف الأحجام وآلاف الآبار والأثقاب من مختلف الأعماق، هدفنا من ذلك سقي المليون هكتار، وتلبية حاجيات السكان أينما وجدوا من الماء الشروب. كما اعتمدنا استعمال السقي بالأذرع المحورية وبتقنيات الري الحديثة لتفادي تقلبات الطقس وبلوغ غاية الاكتفاء الذاتي من الحبوب.

وشرعنا في بذل مجهودات مماثلة لا تخلو من أهمية؛ تتمثل في التحكم في مناهج التدبير، وتقنيات الاقتصاد في الماء بكيفية تسمح بالابتعاد عن التبذير والضياع.

كما حرصنا على أن يطبع الحوار والتشاور وتوجهات بلدنا في ميدان الماء. وهكذا، قمنا بإحداث المجلس الأعلى للماء الذي نترأسه شخصيا؛ وهو المنتدى النافع الذي تتم بواسطته ومن خلاله مناقشة توجيهات واختيارات بلدنا في هذا القطاع، مما يضمن مشاركة واسعة للمنتخبين والمسؤولين السياسيين والمستعملين والخبراء في اتخاذ القرارات.

وفي نفس الاتجاه، قررنا سن قانون عصري يسمح بتدبير الموارد المائية، والسهر على مراقبة استعمال الماء، وحمايته من التلوث والإفراط.

كما أعطينا أوامرنا لحكومتنا للمزيد من البحث والمعرفة الدقيقة للمعطيات المناخية والانتفاع بمزاياها. وفي هذا المضمار، انطلقت دراسات الدندروكرونولوجيا؛ وهي علم أعمار الأشجار، تسمح بمعرفة تاريخ مناخ بلدنا، وفترات الجفاف به على الخصوص.

كما نولي اهتمامنا بالبحوث والتجارب المتعلقة بالتغييرات المناخية وانعكاساتها على الماء، اعتبارا للتأثيرات السلبية المرتقبة خاصة في المناطق الجافة مثل منطقتنا.

وقمنا ببرنامج طموح للبحث في الأمطار الاصطناعية بغية تعزيز احتياطنا من الماء.

وقررنا إنشاء معهد مختص توكل إليه مهمة البحث وإنعاش التطور الاقتصادي والاجتماعي بالمناطق الجافة ارتباطا بتعبئة المياه.

كل هذه المحاور التي أوضحنا تظهر بجلاء الهدف السامي الذي حددناه لسياستنا المائية، والرامي إلى ترشيد استعمال الماء والحفاظ عليه، وبصفة عامة، تدبيره تدبيرا محكما يسمح بتلبية الحاجيات الآنية، مع السهر على مصالح الأجيال القادمة.

وعلى هذا النحو يتأهل المغرب لمواجهة تحدي الماء في السنوات القادمة، وهو مستعد كل الاستعداد للمشاركة في مجهود المجموعة الدولية في هذا المضمار.

ويقينا منا بضرورة تدعيم التعاون الدولي في هذا المجال، نظم المغرب عدة لقاءات واجتماعات دولية بغية التفكير في مواضيع تستأثر باهتمام المحافل الدولية؛ كالجفاف وتدبير الماء، وتشييد السدود الصغرى، والإنتاج الفلاحي، والبيئة والتلوث.

كل ذلك يقوم شاهدا على أن المغرب، كان على امتداد تاريخه بلد انفتاح؛ يأخذ ويعطي، ويتفاعل تأثرا وتأثيرا لصنع حضارة الإنسان، متخطيا بانفتاحه الحدود والحواجز، حدود المكان

وحواجز الزمان .

وإن التجربة التي خاضها المغرب بفضل ربط ماضيه التليد بحاضره المجيد، أكسبته خبرة عالمية، ومكنت مهندسيه وتقنييه من كفاءة وطنية ودولية، اعترفت له المحافل الدولية بنضجها وغناها .

وها نحن نبسط لكم هذه التجربة مساهمة منا في حل المشاكل العالمية المتعلقة بالماء .

حضرات السادة :

إن مؤتمركم يأتي في ظروف مواتية تجعلنا ندق ناقوس الخطر لتنبيه العالم أجمع إلى أهمية هذه المادة الحيوية؛ وما يحدق بها من أخطار، والتي قد تعصف بها في المائة سنة المقبلة . ونحن واثقون من أن كل بلد يعاني من مشكل الماء أينما كان موقعه الجغرافي وكيفما كان وضعه الاقتصادي، وإن هذا الملتقى ليشكل منبرا لطرح كل القضايا المتعلقة بالماء - خصوصا - في الدول النامية .

وإننا لننادي — من خلالكم - جميع الدول إلى عقد منتدى على أعلى مستوى في السنوات المقبلة؛ تشارك فيه جميع بلدان ما يسمى بالجنوب بحضور دول الشمال المتقدمة، لتدارس المشاكل المتوسطة والبعيدة المدى في ميدان الماء، وتسطير برنامج للمساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية المهددة بالافتقار إلى الماء .

كما ندعو إلى إنشاء صندوق عالمي خاص لتمويل البرامج المتعلقة بحماية رصيد المياه العالمي من التلوث، ومساعدة الدول النامية لتمكينها من تعبئة مياهها، ونقل المعرفة والتقنيات اللازمة للاعتماد على نفسها في بناء قواعدثابتة ملائمة في ميدان الماء . ونقترح رصد جزء من الديون المترتبة على الدول النامية لتمويل هذا الصندوق .

لكل ما تقدم، نولي أشغال مؤتمركم حدبنا ورعايتنا، ونعتبر من الضروري تنفيذ التوصيات الصادرة عنه خدمة لسعادة البشرية جمعاء .

ونحن نرنو - معتمدين على الله وعلى عملكم - إلى أن يصبح الماء عنصر وئام وتآخ بين الشعوب، ومصدر سلام وطمأنينة بين ا لأقطار.

ويطيب لنا في الختام أن ننوه بالمجهود الذي بذل لإقامة هذا المؤتمر الدولي للموارد المائية، وبجميع الذين ساهموا في تنظيمه، وفي التظاهرات المواكبة له - سائلين العلي القدير - لأشغالكم التوفيق والسداد، وبلوغ سبل الرشاد .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

28شوال 1411 هـ - 13ماي1991م